

السيد رئيس اللجنة

السيدات والسادة

يطيب إليّ ابتداءً أن أتقدم إليكم بوافر الاعتبار والتقدير، وقد سنحت لنا الفرصة لأن نجتمع سوية لمناقشة قضية ذات أبعاد إنسانية، قضية أولتها الجمهورية العربية السورية جلّ اهتمامها، ألا وهي مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وقبل الخوض في تفاصيل التقرير الأولي الأول الذي جرى إعداده بهذا الشأن، أجد لازماً عليّ أن أقدم لكم زملائي أعضاء الوفد، المكلفين بمناقشة التقرير الموما إليه، وهم:

- السيد الدكتور فيصل الحموي، السفير والمندوب الدائم للجمهورية العربية السورية في جنيف.

- السيد القاضي نزار صدقني، وهو قاض متخصص في القضايا الجزائية.

- الأنسة رانية الرفاعي، السكرتير الأول ومسؤولة ملف حقوق الإنسان في الوفد السوري الدائم بجنيف.

أما بعد، فقد شهدت سورية خلال العقد المنصرم تطوراً لحقوق الإنسان وحرياته العامة بشكل غير مسبوق، وقد انضمت إلى جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وبأشرت بشكل دوري تقديم تقاريرها إلى الأمم المتحدة، والهيئات المنبثقة عنها، على النحو الذي يؤكد التزامها بتلك المعاهدات. كما عملت على مواعنة تشريعاتها الوطنية بما ينسجم مع فحواها ومبتغاها، والتي كان آخرها صدور قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص بالمرسوم التشريعي رقم (٣) تاريخ ٢٠١٠/١/٧، وقد روعيت فيه التطورات العالمية، والمعايير الدولية التي

التزمت بها سورية. وقد جرى إعداد مشروع قانون خاص بالسجون حاكي أكثر قوانين العالم تقدماً، وهو في طريقه إلى الصدور وفقاً للإجراءات الدستورية. ومن المفيد حقاً التذكير بذلك التطور الملموس الذي تشهده سورية في تعميق ثقافة حقوق الإنسان، والعمل على تطويرها، وزرع قيمها، ليس في وسائل الإعلام بصورها المختلفة فحسب، وإنما من خلال المناهج الدراسية التي عممت في مراحل الدراسة كافة، بدءاً بالمرحلة الأساسية، وانتهاءً بالمرحلة الجامعية وما بعد الجامعية، هذا فضلاً عن التدريب الذي يتلقاه المعنيون بإنفاذ أحكام القانون، بمن فيهم ضباط الشرطة، وذلك على أيدي خبراء دوليين متخصصين داخل سورية وخارجها، وفي كل سنة تعقد دورة على الأقل في معهد جنيف لحقوق الإنسان، في موضوعات تتعلق باحترام وتعزيز حقوق الإنسان، وحقوق السجناء، ونزلاء مراكز التأهيل، بما في ذلك حقوق الدفاع، والرعاية الصحية، والزيارات العائلية...

وليس بمستغرب أن تشهد سورية تطوراً في حقوق الإنسان على هذا النحو، فهي مهد الحضارات، والرسالات السماوية المقدسة، يحيا أبنائها في إطار من الوحدة الوطنية المتجانسة، دون نظر إلى اختلاف في الأديان والأعراق، وحدة وطنية تشكل لوحة فنية متناغمة متجانسة يفاخر بها كل مواطن سوري، وهي حالة فريدة يشهد بها كل من زار سورية والنقى أبنائها، حالة نعمل في سورية على الحفاظ عليها، لأنها كنزنا الذي لا يقدر بثمن، ولأنها كذلك، ولأنها باتت جزءاً من موروثنا الحضاري فإننا لا نسمح أن تطالها يد عابث بالقانون، لأن يداً كهذه اليد لا تريد خيراً بسورية، ولا بأبنائها الذين تجمعهم أواصر المحبة والألفة والتسامح.

وإذ نغتنم هذه المناسبة لنعرب لكم عن القلق الذي يساورنا إزاء ما يتعرض له المواطنون السوريون في الأراضي العربية المحتلة من انتهاك ممنهج لحقوق

الإنسان، وعلى نحو فاضح يخالف كل الأعراف والمواثيق الدولية، فالظلم والاضطهاد، والتعذيب، والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، كلها أمور باتت تشكل حالة واقعية ملموسة ومستمرة، يعاني منها المواطن العربي السوري في الجولان العربي السوري المحتل.

نثمن عالياً الجهود التي تبذلها لجننتكم الموقرة في إطار من العمل الدؤوب، مبتغاه خدمة الإنسان والإنسانية، والذود عن حق الإنسان في أن يحيا حياة كريمة مطمئن فيها إلى نفسه وكرامته. لنعمل معاً يداً بيد على إعلاء كلمة الحق، وعلى تعزيز سيادة القانون، وصون حقوق الإنسان، وحياته العامة، وإنصاف الضحايا المعذبين، ومنع التعذيب. وستجدون على الدوام أن يدنا ممدودة إليكم في إطار من التعاون المثمر البناء القائم على الحوار الإيجابي وتبادل الخبرات والاحترام المتبادل، نتطلع إلى يوم تنتهي فيه معاناة الإنسان في أي بقعة من المعمورة، كي يواظب مهمته المقدسة في إعمار الكون، وملئه رفاهية وعدلاً.

أشكر لكم حسن إصغائكم راجياً لكم التوفيق والنجاح.